IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(49)/OR.2
Issued: December 2007

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية التاسعة والأربعون (٢٠٠٥)

الجلسة العامة

محضر الجلسة الثانية

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الاثنين ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد بازوبيري (بوليفيا)

المحتويات

بند جدول الأعمال[١]		الفقـــرات
٨	المناقشة العامة و التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ *(تابع)*	١ ــ ١٤٧
	كلمات مندوبي:	
	النمسا	١ ــ ١٠
	نيجيريا	١١ ــ ٢٤
	إندونيسيا	٢٥ ــ ٣٦
	الجزائر	٣٧ ــ ٤٩
	الاتّحاد الروسي	٥٠ ــ ٦٤
	أوروغواي	٦٥ ــ ٧٢
	رومانيـــا	٧٣ - ٨٥

يرد تكوين الوفود التي حضرت هذه الدورة في الوثيقة GC(49)/INF/10/Rev.1.

١ الوثيقة GC(49)/20.

المحتويات (تابع)

بند جدول الأعمال[1]		الفقـــرات
	الجماهيرية العربية الليبية	٨٦ – ٩٣
	المملكة العربيّة السعوديّة	٩٤ – ١٠٤
	فرنسا	١٠٥ – ١٢٩
	أوكرانيا	١٣٠ – ١٤٠
	الكاميـرون	١٤١ – ١٤٧

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر:

اتفاق أفرا	الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين
اتفاق أركال	الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي
اتفاقية تقديم المساعدة	اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي
اتفاقية الحماية المادية	اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية
معاهدة الحظر الشامل	معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
منظمة معاهدة الحظر الشامل	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
كوريا الديمقراطية	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
اتفاقية التبليغ المبكر	اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي
الفاو	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
مشروع إنبرو	المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود النووي الابتكارية
الاتفاقية المشتركة	الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعّة
شراكة نيباد	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
معاهدة عدم الانتشار	معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار	المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
وكالة الطاقة النووية	وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
برنامج علاج السرطان	برنامج العمل من أجل علاج السرطان
حملة باتيك	الحملة الأفريقية لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات
معاهدة بيليندابا	معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا
الفريق الاستشاري الدائم	الفريق الاستشاري الدائم المعني بتنفيذ الضمانات
معاهدة تلاتيلولكو	معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

* ترمز العلامة النجميّة إلى المتحدِّثين بموجب المادة ٥٠ من النظام الداخلي المؤقَّت.

٨- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ (تابع)

(الوثيقة GC(49)/5)

١- قال السيد فينكلر (النمسا) إن التحديات الخطيرة الأخيرة التي تواجه نظام عدم الانتشار النووي أبرزت دور الوكالة الهام في التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومازالت الأضواء الدولية مسلطة على الوكالة، وما زالت تتحمل مسؤولية جسيمة عن صون الاستقرار والأمن الدوليين. وتفخر النمسا باستضافة هذه المنظمة المرموقة. وترجع مكانة الوكالة بدرجه كبيرة إلى قيادة مديرها العام، الدكتور البرادعي، وما زالت النمسا مقتنعة بأنه، والوكالة، سيواصلان العمل بمستوى مهني رفيع وسيلبيان توقعات المجتمع الدولي.

٢- ومعاهدة عدم الانتشار صك قانوني دولي فريد. وليس هدفها منع انتشار الأسلحة النووية وحسب بل أيضا التخلص منها. وقد خدمت المجتمع الدولي جيدا، باعتبارها المعاهدة الرئيسية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، طوال الأعوام الـ ٣٥ الماضية. وقد جاء التمديد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ نتيجة للموازنة بعناية بين الدعائم الثلاث المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. بيد أن التوازن بين تلك الأعمدة قد أخل به الآن، وتعرضت سلامة المعاهدة للتحدي. فهناك أعداد متزايدة من الدول تكتسب المعارف النووية وتحصل على التكنولوجيا النووية. وفي حين أن الأغلبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار بموجب المعاهدة، حدثت حالات انتشار وعدم امتثال تدعو إلى الانزعاج. وفي الوقت نفسه، لا يزال إحراز تقدم في نزع السلاح النووي بعيد المنال. وقد كانت النمسا متفائلة بعد مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بأن أطراف المعاهدة ستعمل معا بإدراك مشترك للغاية المنشودة، ولكن بدلا من ذلك تصارع الدول الأطراف أزمة ثقة. وليس عدم الانتشار كافيا؛ فإحراز تقدم طويل الأجل في عدم الانتشار لن يتسنى إلا إذا تحققت نتائج ملموسة في نزع السلاح النووي. ومازالت الخطوات العملية التي اتفق عليها في هذا الصدد في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي هامة جدا. وتأسف النمسا لأن مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض المعاهدة أخفق في التوصل إلى نتائج تتعلق بالمضمون. فقد فوت المجتمع الدولي فرصة هامة لإعادة تأكيد دعمه الكامل لدور الوكالة الذي لا غنى عنه في مجال عدم الانتشار النووي والأمن النووي.

٣- والضمانات عنصر أساسي في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وقد تصدى المجلس مجددا في السنة الماضية لعدد من تحديات الانتشار. وأظهرت البرامج النووية غير المعلنة التي لم تكشف عنها التدابير الرقابية التقليدية وجود حاجة إلى التحسين. ومن المهم للمجتمع الدولي أن توفر الوكالة ضمانات ذات مصداقية بعدم تحريف المواد النووية وعدم وجود أنشطة نوويه غير معلنة. ومازالت النمسا تدعو إلى الانضمام إلى البروتوكول الإضافي، الذي يمثل إبرامه التزاما قانونيا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. فهو يزود الوكالة بمعرفة أكثر تعمقا لحالة البرامج النووية للدول ويجعل الكشف عن الأنشطة السرية أكثر احتمالا. ويستحق تطوير نظام الضمانات المتكاملة الترحيب، ويلزم إعطاء الوكالة السلطة القانونية اللازمة لتنفيذه. وحيث أن ٣٧ بلدا لم تبرم بعد اتفاق ضمانات شاملة، ولم تتحقق بعد عالمية البروتوكول الإضافي، لا يزال هنالك الكثير مما يتعين القيام به.

٤- والأمن النووي بأوسع معانيه شرط مسبق للتعاون والتجارة النوويين. ولا تستطيع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تورّد أصنافا نووية إلا إذا كانت واثقة من وجود مستوى مناسب من الأمن النووي في البلد المتلقي. ويشمل ذلك تنفيذ اتفاق نظام ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي مع الوكالة فضلا عن نظام ملائم للحماية المادية وضوابط فعالة على التصدير. ويفتقر العديد من البلدان التي لديها أنشطة نووية صغيرة أو غير

ذات شأن إلى ما يلزم من الخبرة، وتحتاج إلى المساعدة في سد الثغرات الأمنية. ولن تنجح الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب النووي ما لم تنفذ نظم أمن نووي رقابية ملائمة تنفيذا سليما في جميع أنحاء العالم.

٥- وقد رد المجتمع الدولي على تهديد الإرهاب النووي بمجموعة واسعة من التدابير، يشكل تعزيز الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية أحد عناصرها الرئيسية. وفي هذا الصدد، ترحب النمسا بالنتائج التي نجح في تحقيقها المؤتمر المعني بتعديل اتفاقية الحماية المادية الذي عقد مؤخرا. وستقدم الاتفاقية المعدّلة مساهمة هامة في مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي. وأشاد بالراحل الدكتور فريتز شميت، من النمسا، الذي أدى دورا هاما في تلك العملية.

٦- وقال إن الأمان والأمن النوويين لا ينفصلان، وتواصل النمسا الإسهام في الجهود المبذولة للتحقق من أمان المنشات النووية وأمنها. والسياسة النمساوية إزاء إنتاج الطاقة النووية محددة بقانون دستوري بشأن جعل النمسا خالية من الأسلحة النووية. وهي تؤيد الإلغاء التدريجي الدولي لإنتاج الطاقة النووية، مع احترام القرارات الوطنية والقانون الدولي. وترحب النمسا بمشروع الوكالة للمبادئ التوجيهية بشأن التقييم الذاتي لجوانب الأمان الهندسي المتصلة بحماية المرافق النووية من التخريب، التي تربط الحماية المادية بتصميم المنشآت النووية. ويساعد هذا النهج على تحديد نقاط الضعف إزاء كل أنواع التهديدات الخارجية والداخلية، بما فيها التخريب والإرهاب، وسيزيد من استقرار الطاقة النووية وأمنها إجمالا. وسيظل هدف تحقيق منشآت مأمونة بطبيعتها لا يؤدي فيها أي حادث وإن كان عنيفا إلى عواقب إشعاعية خطيرة خارج المنشأة هدفا بعيد المنال طالما كانت التكنولوجيا نفسها تشكل خطرا. ويحث وفده الوكالة على زيادة تعزيز جهودها الرامية إلى تقوية نظم الأمان والأمن في جميع أنحاء العالم.

٧- ولا تؤيد النمسا الرأي القائل بأن الطاقة النووية هي الحل فيما يتعلق بتغير المناخ وضرورة الحد من غازات الدفيئة. فإذا وضعنا في الاعتبار جميع الجوانب، بما فيها دورة الحياة الكاملة، لا تكون الطاقة النووية خيارا مجديا. وستساعد كفاءة استخدام الطاقة واستحداث التغييرات الهيكلية على حل المشكلة، كما ستعزز الأمان والأمن وتقلل جوانب الارتهان.

٨- وتشعر النمسا بالسرور لأن جميع الدول التي لديها مفاعلات قوى نووية عاملة هي الآن في عداد الدول التي صدقت على اتفاقية الأمان النووي. وهي تشجع جميع الدول على التصديق على تلك الاتفاقية وتأمل أن تظل الاجتماعات الاستعراضية التي تعقد في إطار تلك الاتفاقية مفيدة للبلدان التي ليس لديها برنامج قوى نووية. كما ترحب النمسا بازدياد التصديق على الاتفاقية المشتركة وتتطلع إلى الاجتماع الاستعراضي المقبل، الذي ينبغي أن يسفر عن نتائج ايجابية. ودعا جميع الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية المشتركة أو لم تصدق عليها إلى أن تفعل ذلك من أجل تعزيز هذا الصك الخاص بالأمان النووي العالمي.

٩- ولفت الانتباه إلى التقدم الكبير الذي أحرز في زيادة كفاءة وفعالية برنامج التعاون التقني للوكالة. وقال إن النمسا، في حين مازالت متشككة في تطبيقات الطاقة النووية لتوليد القوى، تؤيد تأييدا تاما أنشطة الوكالة في المجموعة الواسعة من التطبيقات في غير مجال القوى.

١٠- وفي الختام، أعرب عن تقديره للأعمال التي قام بها المدير العام وموظفوه خلال السنة الماضية، وبخاصة في مجال التحقق. وأكد للوكالة دعم النمسا المستمر.

١١- وقال السيد أديغبولوغبي (نيجيريا) إن زيارة المدير العام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ منحت بلاده فرصة لتقييم تعاونها مع الوكالة في مجال التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، التي ستمتد إلى توليد الكهرباء من المصادر النووية. ويشكر وفده المدير العام للفته الانتباه إلى وضع نيجيريا السيئ فيما يتعلق بتوليد الكهرباء وما يرتبط به من عواقب على بلوغ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

١٢- وقد شرعت حكومته، في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق حياة أفضل للنيجيريين، وتماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، في عدد من البرامج، وعلى وجه الخصوص الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية، التي تركز على القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة، مثل علاج السرطان، ومكافحة الأمراض، وتوفير إمدادات مياه الشرب الكافية، وتطوير الطاقة المستدامة. وإنتاج نيجيريا الحالي من الكهرباء من المحطات الكهرمائية والحرارية الذي لا يزيد على ٤٠٠٠ ميغاواط لسكانها الذين يزيد عددهم على ١٢٠ مليون نسمة يعني أن البلاد تعيش في الظلام تقريبا. ويمكن أن تؤدي التكنولوجيا النووية دورا هاما في تلبية ما لنيجيريا من حاجة ملحة إلى القوى الكهربائية التي يمكن التعويل عليها، وتحقيقا لهذه الغاية التمست حكومته المشورة والمساعدة والتعاون من الوكالة.

١٣- وإذ تضع نيجيريا في اعتبارها الآثار العالمية المترتبة على استخدام التكنولوجيا النووية والطاقة، تقوم بوضع الأطر القانونية والرقابية المناسبة، فضلا عن ممارسات الأمان والأمن والضمانات والحماية المادية.

١٤- وتشعر نيجيريا بالسرور لأن طموحاتها توضع في الاعتبار في برنامج التعاون التقني للوكالة. وقد ركزت مشاريع فترة السنتين ٢٠٠٦/٢٠٠٥ على بناء القدرات من خلال المزيد من التدريب على مراقبة المصادر الإشعاعية والوقاية من الإشعاعات والأمان الإشعاعي، وإنشاء مرافق نووية، بما في ذلك إنشاء مرفق صناعي للتشعيع بأشعة غاما ومعجِّل ترادفي، وزيادة الاستفادة من مفاعل الأبحاث الذي أدخل في الخدمة في عام ٢٠٠٤.

١٥- وقد أوشكت حكومته، تنفيذا لسياستها الرامية إلى تطوير التكنولوجيا النووية السلمية، على الانتهاء من مشروع المعجّل الترادفي في إيل–إيف، كما أصدرت ترخيصا لمرفق صناعي متعدد الأغراض للتشعيع بأشعة غاما من أجل حفظ الأغذية ومكافحة الآفات. وتم ذلك بالتعاون مع الهيئة الرقابية النووية النيجيرية، التي أنشأت آليات رقابية تشترط الحصول على ترخيص لاختيار موقع المرفق الصناعي للتشعيع بأشعة غاما وتصميمه وتشييده، وكذلك رخصة إدخال في الخدمة ورخصة تشغيل.

١٦- وتعرب نيجيريا عن تقديرها للوكالة لتوفيرها صندوقا احتياطيا للترخيص لمرفق التشعيع بأشعة غاما وإدخاله في الخدمة. وهي تعتزم جعل المرفق متاحا كمركز إقليمي، وتدعو الوكالة إلى الاستفادة الكاملة منه في أنشطتها التدريبية الخاصة بالمنطقة. كما تعتزم نيجيريا إنشاء مختبر للهيدرولوجيا النظيرية بغية ترسيخ المكاسب التي تحققت بمساعدة من الوكالة في إنتاج مياه الشرب. وقدمت نيجيريا مساهمة نظراء بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لشراء مقياس طيف كتلي للمختبر، وتتطلع إلى قيام الوكالة بالعمل في الوقت المناسب على تنفيذ المشروع واستخدامه كمرفق إقليمي لأقرب جارات نيجيريا.

١٧- وتشعر نيجيريا بالتقدير لبرنامج متابعة الوقاية من الإشعاعات في أفريقيا، الذي سيقطع شوطا طويلا في تعزيز إنجازات المشروع النموذجي لتطوير البنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات. وتبذل نيجيريا، التي تشارك في جميع المشاريع الإقليمية الخمس في إطار هذا البرنامج، كل جهد ممكن لتحقيق غايات وأهداف المرحلتين ٢ و٣ في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والمرحلتين ٤ و٥ في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٦. وفي هذا السياق، عقدت الهيئة الرقابية النووية النيجيرية، بدعم من الوكالة، عدة حلقات دراسية ودورات تدريبية على الصعيد الوطني في وقت سابق من عام ٢٠٠٥.

١٨- ولدى نيجيريا الآن خارطة طريق تبين احتياجات البلاد ومستوى الكفاءة المطلوب في ممارسات العلاج بالأشعة. وكمزيد من التفصيل *للائحة النيجيرية الأساسية للإشعاعات المؤينة لعام ٢٠٠٣*، أصدرت الهيئة الرقابية النووية النيجيرية خمسة أدلة تخص ممارسات معينة في مجالات التصوير الإشعاعي، وتسجيل النشاط الإشعاعي في الآبار، وأجهزة القياس النووية. ويجري التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها نيجيريا في توفير القوى العاملة في مجال الحماية من الإشعاعات. وستتوج الجهود الوطنية في هذا المجال بموافقة الوكالة على مشروع للتعاون التقني في فترة السنتين الحالية لإنشاء مركز وطني للتدريب العالي في مجال الوقاية من الإشعاعات. وتعتزم الهيئة الرقابية النووية النيجيرية أيضا تنظيم أحداث تدريب إقليمي في عام ٢٠٠٦ بغية زيادة تعزيز أنشطة برنامج الوكالة للتعاون التقني في أفريقيا.

١٩- وقد استفادت القارة الأفريقية من تقنية الحشرة العقيمة في القضاء على الآفات والطفيليات. وتشكر نيجيريا الوكالة على استخدامها أموال التعاون التقني وعلى توفير مساهمات خارجة عن الميزانية لبرنامج علاج السرطان. وقد شرعت أفريقيا في تولي الملكية الفعلية لهذا البرنامج. وأنشئت في نيجيريا لجنة رئاسية وفرقة عمل تقنية استشارية وطنية لدعم وتكميل أنشطة الاتحاد الأفريقي، وتبذل الجهود لإنشاء مركز امتياز دون إقليمي في نيجيريا.

٢٠- وتؤيد حكومته تأييدا تاما *مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، والإرشادات الإضافية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها*. وقد صيغت لائحة وطنية لأمان المصادر المشعة وأمنها تتضمن هذه الإرشادات وتفرض شروطا للترخيص بشأن استيراد خردة المعادن وتصديرها. وستشترط اللائحة أيضا تزويد جميع مصانع إعادة تدوير الحديد الصلب بمراقيب بوابية لرصد الإشعاعات، بغية منع إعادة تدوير المصادر المشعة باعتبارها خردة معدنية. ويلاحظ وفده بعين الارتياح النتائج التي صدرت، في وقت سابق من العام، عن المؤتمر الدولي للأمن النووي، المعقود في المملكة المتحدة، والمؤتمر الدولي المعني بأمان المصادر المشعة وأمنها، المعقود في فرنسا، ويتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى على تنفيذ استنباطات تلك الاجتماعات وغيرها. وتواصل نيجيريا تأييدها للجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز مدونة السلوك، التي هي صك دولي متوازن يستحق الاحترام من مصدري المصادر المشعة ومستورديها على السواء.

٢١- وقد نجحت الهيئة الرقابية النووية النيجيرية، بدعم من الوكالة، في ترخيص مفاعل نيجيريا النووي الأول. وأدخل المفاعل في الخدمة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وتجرى عليه عمليات تفتيش شهرية بشأن الأمان تقوم بها الهيئة الرقابية النووية النيجيرية وعمليات تفتيش رقابي سنوية تقوم بها الوكالة. وبوجود هذا المرفق، أخذت تنمو تدريجيا ثقافة وطنية بشأن أمان المنشآت النووية وأمنها وضرورة احترام التزامات نيجيريا الدولية المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية. ووقعت نيجيريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المعقود معها ولكن لم تصدق عليه بعد. ويرجع هذا التأخير أساسا إلى صعوبات في تنفيذ البروتوكول، تتطلب توفير المزيد من القوى العاملة والموارد المالية والمادية. وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لدراسة هذه المسألة والمسائل الأخرى ذات الصلة. وفي هذا السياق، نظمت الهيئة الرقابية النووية النيجيرية حلقة دراسية وطنية في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن معاهدة عدم الانتشار والبروتوكول الإضافي.

٢٢- ونيجيريا طرف في اتفاقية تقديم المساعدة واتفاقية التبليغ المبكر، ومازالت تشارك بفعالية بالغة في جميع أنشطة الفريق التنسيقي للسلطات الوطنية المختصة، الذي تمثل نيجيريا فيه منطقة أفريقيا. وهي تدعو الوفود الأخرى إلى الانضمام إليها في حث الوكالة على وضع مدونة لقواعد السلوك للنظام الدولي للتصدي الطوارئ لتكون أساسا للتنفيذ العملي للاتفاقيتين.

٢٣- وتشعر نيجيريا بالأسف لأن مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي للمعاهدة فشل في التوصل إلى اتفاق حول المسائل الهامة المعروضة عليه، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، لمصلحة الأمن الجماعي للبشرية. وأعرب عن دعم نيجيريا للمحادثات السداسية بشأن شبه الجزيرة الكورية، مرحبا بالاتفاق المتبادل الذي تم التوصل إليه لوقف تصاعد التوترات. وقال إن المحادثات السداسية كانت انتصارا للدبلوماسية على المواجهة ومثالا ينبغي أن يحتذى.

٢٤- ويتعهد وفده، تماشيا مع سياسته في الماضي، بمبلغ لصندوق التعاون التقني في عام ٢٠٠٦ يساوي اشتراك نيجيريا المقرر.

٢٥- وأعرب السيد كاديمان (إندونيسيا) عن تقديره للدعم القيم المتلقى عبر أنشطة التعاون التقني للوكالة. ولاحظ بعين الارتياح أن ٦٦ إطارا برنامجيا قطريا، تستخدم كأدوات تخطيطية لتصميم المشاريع في إطار الأولويات الوطنية، تم وضعها الآن، قائلا إن بلده وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على إطار برنامجي قطري منقح. وترحب إندونيسيا بالجهود التي تبذلها الوكالة لتوسيع وتكثيف تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية بهدف تحسين نوعية الحياة، وبخاصة في البلدان النامية.

٢٦- وفيما يتعلق ببرنامج وميزانية الوكالة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يقول وفده إنه، على الرغم من التغييرات في الميزانية بسبب تسويات الأسعار، والاعتمادات الجديدة لتمويل التدابير الأمنية، والإلغاء التدريجي للأنشطة أو دمجها، فإنه متفائل بأن الاحتياجات المحددة للبلدان النامية لن يجري تجاهلها. وتلاحظ إندونيسيا أنه حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٥ سددت الدول الأعضاء ٢,٩ مليون دولار، أو ٦٦ ٪ فقط، من مجموع المساهمات المقررة البالغة ٤,٤ مليون دولار لتكاليف المشاركة الوطنية. وينبغي أن تمارَس المرونة على أساس كل حالة على حدة فيما يتعلق بالدول الأعضاء التي قد تواجه مشاكل في سداد تلك المدفوعات.

٢٧- ويشعر وفده بالسرور لملاحظة أن الوكالة نقحت وبسّطت نهجها الخاص بتخطيط مشاريع التعاون التقني. وستؤدي الاستمارة الجديدة الخاصة بمفاهيم المشاريع إلى التقليل إلى حد كبير من الوقت والجهد اللذين تبذلهما الدول الأعضاء والأمانة في صوغ المشاريع وتخصيص الميزانية. بيد أن الوكالة ينبغي أن تقوم بدور أكثر نشاطا في مساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٢٨- وتتوقع إندونيسيا أن يكون للتكنولوجيا النووية أثر كبير في ضمان توافر الطاقة والإمدادات الغذائية، وكذلك في الرعاية الصحية. وتخطط إندونيسيا، من جانبها، لاستخدام التقنيات النووية في مواصلة استكشاف واستغلال مواردها الحرارية الجوفية الوفيرة التي تبلغ نحو ٤٠ ٪ من الإجمالي العالمي. وقد استخدمت تلك التقنيات حتى الآن في عدد من المواقع، من بينها حقول كاموجانغ وسيباياك ولاهيندونغ الحرارية الجوفية.

٢٩- وستدخل في الخدمة بنهاية السنة محطة القوى الكهرمائية الجوفية الصغيرة التي تبلغ قدرتها ٤٠٠ كيلوواط. وسيضخ هذا المرفق كمية كبيرة من مياه الشرب في منطقة حجر رملي في الجزء الجنوبي من منطقة يوغياكارتا. ويجرى أيضا، بالتعاون مع شركة مملوكة للدولة، تصميم جهاز تجريبي لأشعة إلكترونية لمعالجة

أكاسيد الكبريت والنيتروجين المنبعثة من محطة قوى توقد بالفحم الحجري، بالاستفادة من الخبرة التي اكتسبت من بناء جهاز منخفض الطاقة للأشعة الإلكترونية في الآونة الأخيرة.

٣٠- وتستخدم إندونيسيا الطفر المستحث بالإشعاعات لتوليد أصناف نباتية محسنة من أجل إنتاج الوقود الحيوي، وعلى سبيل المثال حب الملوك (*Jatropha curcas*) والذرة الرفيعة الحلوة. كما أطلق في إندونيسيا صنفان جديدان عاليا الغلة من الأرز، وهما مايانغ وجوونو، وزُرع أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار من حقول الأرز في ٢٠ مقاطعة بأصناف محسّنة بواسطة الطفر المستحث بالإشعاع. واستعرض المؤتمر الدولي للأرز، الذي عقد مؤخرا في بالي، ٢٨ صنفا محسّنا و٨ خواص، منها عدد طورته وكالة الطاقة النووية الوطنية باستخدام تقنيات التوليد بالطفر المستحث بالإشعاع. ومن أجل الإسراع في نشر الأصناف الجديدة وضمان توافر البذور، تم التوسع في التعاون مع الحكومات المحلية والجامعات والقطاع الخاص ليشمل المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع رابطات الفلاحين الاندونيسيين. وتواصل إندونيسيا أيضا نشر التقنيات النووية الرامية إلى تحسين التناسل الحيواني وصحة الحيوان وتكنولوجيا الإضافات العلفية.

٣١- وفي ميدان صحة الإنسان، تكثف إندونيسيا جهودها الرامية إلى تطوير وإنتاج النظائر المشعة والمستحضرات الصيدلية الإشعاعية لأغراض الاستخدام المحلي وللتصدير. وقد استهلت أيضاً برنامجاً لتصميم وصنع أجهزة طبية نووية للتشخيص الإشعاعي والعلاج الإشعاعي. وزاد مفاعل أبحاث إندونيسيا المتعدد الأغراض الذي تبلغ قدرته ٣٠ ميغاواط قدرته على إنتاج اليود-١٢٥ بحيث يكفل الإمدادات اللازمة للاستعمال المحلي والإقليمي.

٣٢- وعمل عدد من المؤسسات في إندونيسيا، يشمل وزارة الطاقة والموارد المعدنية والشركة المملوكة للدولة والمسؤولة عن الكهرباء، ، على إنشاء منظمات مسؤولة عن الإعداد لتشييد محطة القوى النووية للبلد. ويعرب وفده عن تقديره للوكالة للدعم الذي قدمته في هذا الصدد، والذي شمل ثلاثة مشاريع للتعاون التقني في الآونة الأخيرة، ويأمل أن يقدَّم هذا الدعم ويعزَّز في الدورة القادمة. وتحسبا لتشييد محطة الطاقة النووية، شرعت الهيئة الرقابية الوطنية، "بابيتين"، في تنفيذ برنامج شامل لتطوير البنية الأساسية اللازمة، بما في ذلك للأنشطة المرتبطة بالترخيص والتفتيش. وتتطلع إندونيسيا إلى التعاون مع الوكالة، وبخاصة فيما يتعلق ببناء قدرات السلطة الرقابية. وسيكون التعاون الوثيق الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان التي لها خبرة في تطوير محطات الطاقة النووية وتشغيلها مفيدا أيضا.

٣٣- ووصل إصدار التشريع الوطني المتوافق مع معايير الأمان الأساسية الدولية للوقاية من الإشعاعات المؤيِّنة ولأمان المصادر الإشعاعية إلى مراحله النهائية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥ نُظمت دورة تدريبية على التأهب لحالات الطوارئ لأول المتصدين، على سبيل المتابعة لتوصيات الوكالة بشأن خطوات تحسين الاستفادة من قدرات التصدي المؤقت الحالية. ويأمل وفده أن تواصل الوكالة توسيع برنامجها الخاص بالمساعدة في هذا المجال المهم أيضا. وتؤيد حكومته تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز أمان المصادر المشعة وأمنها، وتعمل على الامتثال لإرشادات مدونة قواعد السلوك ذات الصلة.

٣٤- وترحب إندونيسيا بالتعديلات التي أدخلت على اتفاقية الحماية المادية في المؤتمر الدبلوماسي المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥، والتي من شأنها أن تعزز الاتفاقية وأن تساعد على منع وقوع المواد النووية في أيدي من قد يستخدمونها لتهديد السلام والأمن الدوليين. وستبذل إندونيسيا قصارى جهدها للتصديق على هذه التعديلات وفقا لالتزامها بتعزيز النظام العالمي للأمن النووي.

٣٥- ويعرب وفده عن تقديره للوكالة لإيفادها الخبراء ونقلها المعارف من أجل التحسب للتهديدات الإرهابية المتزايدة عن طريق تحسين نظام الحماية المادية لمرافق إندونيسيا النووية. وفيما يتعلق بأمان المفاعلات النووية، ترحب إندونيسيا بالدعم الذي تقدمه الوكالة إلى الدول الأعضاء عن طريق برنامج الأموال الخارجة عن الميزانية. وقد أوفدت الوكالة بعثات من خدمة التقييمات المتكاملة لأمان مفاعلات البحوث وعقدت دورات تدريبية مهنية أساسية لمساعدة إندونيسيا في كفالة أمان مفاعلات البحوث وتعزيز معارف الأمان النووي بين العلماء الشباب.

٣٦- وتشكر إندونيسيا الوكالة على دعم الأنشطة في مجال التعليم وبناء القدرات وكذلك البرامج ذات التأثير الإيجابي على نوعية حياة الشعب الاندونيسي. وفي الختام، شدد على أن تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في إندونيسيا هي للأغراض السلمية وحدها.

٣٧- وقال السيد خليل (الجزائر) إن التعاون الايجابي بين بلده والوكالة يشهد على دعم الجزائر للوظائف المسندة إلى الوكالة بموجب المادة الثالثة من النظام الأساسي. وقد أدى هذا التعاون إلى الشراكة في مجالات التعاون التقني والضمانات، وإنشاء إطار تشريعي ورقابي لتطبيق معايير الأمان الدولية. والتطور العلمي والتكنولوجي في المجال النووي من أجل الأغراض السلمية يتوافق تماما مع أهداف عدم الانتشار والوفاء بالتزامات عدم الانتشار.

٣٨- وتخضع جميع الأنشطة الوطنية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية لاتفاق الضمانات الشاملة الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، بعد انضمام الجزائر إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. وسيتعزز التزام الجزائر بعدم الانتشار بتوقيعها المرتقب على بروتوكول إضافي. وتعتبر الجزائر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وهي تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق أهداف المعاهدة من خلال أمور منها، على سبيل المثال، رئاسة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة الانتشار لعام ٢٠٠٠، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل في تموز/يوليه ٢٠٠٣، ورئاسة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل في عام ٢٠٠٥.

٣٩- وتعتبر حكومته البحث العلمي والتقدم التكنولوجي والابتكار أمورا ضرورية لتنمية الجزائر وهامة للأجيال المقبلة. ولهذا فهي تشكل الأساس لسياسات الحكومة الرامية إلى تهيئة فرص العمل وتلبية احتياجات السكان الاجتماعية - الاقتصادية المتزايدة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وعلى الصعيد الوطني، يتسم اكتساب المعارف العلمية، بما في ذلك التكنولوجيات النووية، وفقا لمعاهدات عدم الانتشار التي انضمت إليها الجزائر، أهمية حاسمة في مواجهة تحديات إنتاج الكهرباء وتنمية القطاع الزراعي واستغلال الموارد المائية وتحسين الخدمات الصحية. وعلى الصعيد العالمي أيضا يجب أن تضاعف الجهود لتعزيز العلم والتكنولوجيا لأنهما القوة الدافعة للنمو الاجتماعي-الاقتصادي القابل للنجاح والمستدام وصون الموارد الطبيعية والبيئة. وقد استهلت الحكومة الجزائرية خطتها الخمسية للإنعاش الاقتصادي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، والشعب الجزائري على وشك المشاركة في استفتاء على مشروع ميثاق للسلام والمصالحة الوطنية، من أجل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي-الاقتصادي للبلد. وتبشر المؤشرات الاجتماعية-والاقتصادية وغيرها من المؤشرات بآفاق أفضل للمستقبل. ويمكن أن يعزى التغيير إلى الأفضل إلى السياسة التي ينفذها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. ومن الضروري للجزائر إعادة بناء وتوسيع بناها الأساسية الوطنية، التي دمرها عقد من العنف الإرهابي أدى إلى سحب للاستثمارات أضر بالنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يخضع قطاع الكهرباء لضغوط كبيرة لتلبية الطلبات المتزايدة من الصناعة والزراعة والمستهلكين الآخرين.

٤٠- وتدرك الجزائر، التي هي بلد ينتج النفط والغاز، أن موارد الطاقة هذه غير متجددة، وأنه لا بد للجزائر من تنويع قطاع الطاقة فيها من خلال إعداد خيارات مستدامة ومجدية اقتصاديا. ولبلوغ هذه الغاية، أنشأت الحكومة الجزائرية برامج ترمي إلى حفز البحوث في مجال مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الأحيائية. وللطاقة النووية، التي هي بديل لا يؤدي إلى التلوث ومغر اقتصاديا، مساهمة يمكن أن يقدمها، كما تم التشديد في المؤتمر الوزاري الدولي بشأن القوى النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي عقد في باريس في آذار/مارس ٢٠٠٥.

٤١- وتأسف الجزائر لعدم إحراز تقدم من جانب مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٥، وللجمود الذي حدث في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة. وبدلا من أن تثبط هذه الحالة عزيمة المجتمع الدولي، ينبغي أن يضاعف جهوده لتخليص العالم من أسلحه الدمار الشامل. وهذا يعني العمل على المحافظة على نظام عدم الانتشار الدولي وتحقيق عالميته.

٤٢- وعلى المستوى الإقليمي، تثني الجزائر على المساهمة الأفريقية في عدم الانتشار ونزع السلاح، في شكل معاهدة بيليندابا التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وتدعو الجزائر، التي كانت من أوائل الدول التي صدقت على المعاهدة، جميع الدول الأفريقية التي لم توقع وتصدق عليها بعد إلى القيام بذلك من أجل الإسراع في دخولها حيز النفاذ. والجزائر على استعداد لأن تستضيف في الجزائر في عام ٢٠٠٦، بالتعاون مع الوكالة، اجتماعا إقليميا بشأن عدم الانتشار ومساهمه الطاقة النووية في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

٤٣- ومن الضروري تحقيق عالمية جميع الصكوك التي تشكل النظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار، وخصوصا معاهدة عدم الانتشار. وتدعو الجزائر إلى تطبيق ضمانات الوكالة على جميع دول الشرق الأوسط، وبخاصة إسرائيل، البلد الوحيد غير الطرف في معاهدة عدم الانتشار. وتؤيد الجزائر إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتشجع الوكالة على بذل قصارى جهدها لتعزيز عدم الانتشار في تلك المنطقة الحساسة من العالم.

٤٤- وتلاحظ الجزائر بعين الارتياح النجاح الذي حققته المحادثات السداسية بشأن البرنامج النووي لكوريا الديمقراطية. وترحب الجزائر بالتزام كوريا الديمقراطية باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها، على النحو المأذون به بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وبإعلانها العودة إلى نظام عدم الانتشار. ويثني وفده على جهود الأطراف الستة، ولاسيما الصين. وعدم وجود توافق في الآراء حول سبل ووسائل تحقيق تسوية عن طريق التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني أمر مؤسف. وترى الجزائر، كغيرها من بلدان حركة عدم الانحياز، أن الوكالة مازالت أنسب إطار لمعالجة هذه القضية. وتؤكد الجزائر من جديد ثقتها في موضوعية المدير العام ومهنيته في الاضطلاع بولايته، ودعمها له. ويحث وفده إيران والبلدان الأوروبية الثلاثة على إبداء المرونة في العودة إلى المفاوضات لكي يتسنى حل المسائل المعلقة.

٤٥- وانتقل إلى الحديث عن أنشطة الوكالة الأخيرة الرامية إلى تعجيل وتوسيع مساهمه الطاقة الذرية في السلام والرخاء في العالم، فأشاد بالعمل الجدير بالثناء الذي قامت به الوكالة في مجالات التحقق النووي، والتعاون التقني، والأمان والأمن، والذي يساعد على تحقيق أهداف المجتمع الدولي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وترويج الطاقة النووية في سياق التنمية المستدامة.

٤٦- وأكد التزام حكومته بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك الهجمات على المرافق أو المواد النووية، قائلا إن الجزائر وقعت مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال

الإرهاب النووي وعلى تعديل اتفاقية الحماية المادية. وينبغي أن تكافح الدول خطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي جهات غير الدول، وذلك بالعمل الجماعي من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ومن المهم ضمان عدم استخدام مكافحة الإرهاب النووي كمبرر لحيازة الدول لأسلحه الدمار الشامل. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو التخلص من تلك الأسلحة تماما. ومن المهم أيضا ضمان أن لا تسهم مكافحة الإرهاب في النيل من حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا السياق، يثنى وفده على جهود المدير العام الرامية إلى التعجيل ببدء نفاذ المادة السادسة المعدّلة من النظام الأساسي، التي ستوسع تكوين مجلس المحافظين. وناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على هذه المادة على أن تفعل ذلك لكي يتسنى توسيع مشاركة الدول الأعضاء في هذه الهيئة التي تقرر سياسات الوكالة.

٤٧- وقال إن الجزائر تعلق أهمية خاصة على برنامج التعاون التقني للوكالة، الذي يجب تعزيزه عن طريق توفير الموارد المالية الكافية والموثوقة والتي يمكن التنبؤ بها. ويشجعها الزخم الجديد الذي أعطاه المدير العام للتعاون التقني، الذي هو واسطة لنقل المعرفة والدراية في المجال النووي. والجزائر مساهم في برنامج تعاون الوكالة ومتلق له على السواء، وهي تركز جهودها على تدريب الموارد البشرية وإنشاء البنى الأساسية للأبحاث النووية. ويجب أن يستمر التعاون التقني لترويج تطبيقات التكنولوجيا النووية، وبخاصة في مجالات الصحة والصناعة والزراعة وإدارة الموارد المائية. ولوضع برامج لترويج الطاقة النووية وتعزيز القدرات الوطنية على تخطيط الطاقة أهمية خاصة. ولزيادة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه التطبيقات، يجب أن تظل أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها عنصرا رئيسيا في البت في الموافقة على مشاريع التعاون التقني وأنشطته وعند إعداد البرنامج العادي للوكالة.

٤٨- وفي عام ٢٠٠٤، شارك ٦٠ من الأخصائيين الأجانب في ٥ دورات تدريبية وحلقات عمل عقدت في الجزائر بدعم من الوكالة، وعمل عدد من الجزائريين خبراء لدى الوكالة. وتهتم الجزائر بصفة خاصة بالتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكد دعم الجزائر لاتفاق أفرا، وطلب الدعم من الوكالة في مساعدة الاتفاق على إقامة شراكات استراتيجية من أجل تنفيذ برامج التعاون الإقليمي. وقال إن الجزائر، بوصفها أحد البلدان المؤسِّسة لشراكة نيباد، تعمل على تطوير أوجه التآزر بين الشراكة واتفاق أفرا. وعلى الجبهة الإقليمية أيضا، تحث الجزائر الوكالة على العمل مع الفاو على تحديد جدوى استخدام التقنيات النووية للمساعدة على مكافحة أوبئة الجراد التي تخرب اقتصاد العديد من البلدان الأفريقية. والجزائر على استعداد، في هذا الصدد، لاستضافة اجتماع خبراء وإتاحة خبرائها في هذا المجال.

٤٩- وفي الختام، أعرب عن ارتياحه للشراكة ذات النفع المتبادل القائمة منذ فترة طويلة بين الجزائر والوكالة عملا على بلوغ الهدف المشترك المتمثل في حفز تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية.

٥٠- وأشار السيد روميانتسيف (الاتحاد الروسي) إلى أن باب التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي فُتح قبل عشرة أيام في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة المعقود في نيويورك. وقد وضعت الاتفاقية بناء على مبادرة من روسيا وعلى أساس مسودة روسية. وكان الرئيس بوتين أول من وقع عليها، تلاه مباشرة الرئيس بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. قد وقع الآن كثير من البلدان على الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، اعتمد مجلس الأمن قرارا يجرّم لأول مرة التحريض على الإرهاب. وتتيح الاتفاقية إمكانات جديدة لتعزيز التعاون على مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، وتزيد أهمية الوكالة ودورها في دعم التعاون الدولي في هذا المجال زيادة كبيرة. ويرحب وفده باستعداد الوكالة لتقديم مساعدة فعالة، بالتنسيق مع اللجنة المسؤولة عن

تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، إلى البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في تنظيم تدابير تشريعية وتنظيمية وأخرى فعالة من أجل عدم انتشار أسلحه الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

٥١- وقد أجري في مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٥، تحليل موضوعي ومتوازن لسير جميع الجوانب الأساسية للمعاهدة، بما في ذلك عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلى الرغم من الآراء المختلفة حول نجاح معاهدة عدم الانتشار، أكدت الدول الأطراف في المعاهدة على أهميتها باعتبارها أساسا لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعهدها بالامتثال التام لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥ تحدث قادة مجموعة الثماني عن تصميمهم على مواصلة بذل الجهود لصون المعاهدة وتعزيزها. وأعربوا في إعلانهم المشترك عن تأييدهم التام لأنشطة الوكالة، ورحبوا بإنشاء لجنة معنية بالضمانات والتحقق، وأشاروا إلى الحاجة إلى الاعتراف بالبروتوكول الإضافي باعتباره معيارا للامتثال للالتزامات الرقابية في إطار معاهدة عدم الانتشار.

٥٢- وتمضي روسيا بثبات على طريق خفض فائض الأسلحة النووية، كما تأكد بوضوح من خلال الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الاتحاد الروسي بشأن التخلص من اليورانيوم الشديد الإثراء المستخرج من الأسلحة النووية، وهو ما يسمى اتفاق اليورانيوم الشديد الإثراء-اليورانيوم الضعيف الإثراء، أو برنامج الميغاطن-ميغاواط. وفي عام ٢٠٠٥ أعيدت معالجة نصف الكمية المتوخاة في هذا الاتفاق، أي ٢٥٠ طنا، لتحويلها إلى يورانيوم ضعيف الإثراء، وشحنت إلى الولايات المتحدة كوقود لمحطات توليد القوى النووية. وهذا يعني أن ١٠ ٠٠٠ رأس حربي نووي تم تفكيكها وأعيدت معالجتها لتحويلها إلى وقود لمحطات القوى النووية، وهذا مثال فريد في تاريخ العالم لنزع حقيقي للسلاح النووي وتعزيز حقيقي لنظام عدم الانتشار. وتواصل روسيا تطوير تعاونها مع الولايات المتحدة في هذا الصدد، فتتعاون بنشاط مع وزارة الطاقة في إطار الإعلان المشترك بشأن قضايا الأمن النووي، الذي وقع عليه رئيسا البلدين في براتسلافا في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقال إن علاقات عمل جيدة أقيمت مع وزير الطاقة السيد بودمان، الذي يتشارك معه في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المشترك بين وكالات الولايات المتحدة وروسيا للتعاون في مجال الأمن النووي.

٥٣- وفي خطة عمل سي آيلاند بشأن عدم الانتشار التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، دعا قادة مجموعة الثماني موردي التكنولوجيا النووية إلى وضع تدابير جديدة تكفل أن البنود النووية الحساسة ذات احتمال الانتشار لا تصدّر إلى دول قد تسعى إلى استخدامها لأغراض الأسلحة أو قد تسمح بوقوعها في أيدي الإرهابيين. واتفقوا على إعلان وقف اختياري لمدة عام واحد لنقل معدات وتكنولوجيا إثراء اليورانيوم وإعادة معالجته، مدّد لسنة أخرى في مؤتمر قمة مجموعة الثماني الذي عقد في غلين إيغلز في عام ٢٠٠٥.

٥٤- وقال إن نتائج المؤتمر الدولي المعني بالنُهُج التقنية والتنظيمية المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي بهدف تعزيز نظام عدم الانتشار، الذي عقد في موسكو في تموز / يوليه ٢٠٠٥، زادت من تطوير مبادرة المدير العام بشأن تدويل دورة الوقود النووي. وقد حضر المؤتمر، الذي نظمته الوكالة الاتحادية الروسية للطاقة الذرية بدعم من الوكالة، ٢٢٠ خبيرا من ٢٣ بلدا ومنظمة دولية. وكانت النتائج التي خلص إليها فريق خبراء الوكالة المعني بالنهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، الواردة في تقريره الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٥، موضع تقدير كبير. وقد حدد المؤتمر كأولوية محتملة إنشاء آلية لتوفير إمدادات وقود مضمونة للبلدان التي تخلت عن تطوير تكنولوجيا وطنية لإثراء اليورانيوم. وروسيا على استعداد لتوفير هذه الإمدادات. وكخطوه أولى في هذا الاتجاه، ينبغي أن تنظر الأمانة في مواصلة العمل في هذا المجال وإنشاء فريق خبراء معني بتقييم النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي يمكن أن يبدأ قريبا في مناقشة مسألة تحديد

شروط وسيناريوهات إنشاء احتياطي مؤكد للوقود النووي تحت رقابة الوكالة. وقد دلت تجربة روسيا على أن الاتفاقات الثنائية الدولية التي تنص على توفير إمدادات الوقود طوال العمر التشغيلي لمحطة القوى النووية، كجزء من صفقة تشمل شحن المصانع نفسها وأيضا إعادة الوقود المستهلك إلى مورديه، تمثل آلية كفؤة لضمان الإمدادات. ومازالت مسألة الضمانات الإضافية معلقة وتلزم تسويتها في إطار الوكالة.

٥٥- وتشير التقديرات، حتى أكثرها محافظة، إلى أن تطور الاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٥٠ سيتطلب زيادة إنتاج الطاقة إلى أكثر من الضعف. ولن يكون هذا ممكنا إلا باستخدام الوقود الأحفوري ومصادر طاقة بديلة مثل الشمس والرياح والمياه. ومن ثم فللطاقة النووية مستقبل. ويتوقف تطوير الطاقة النووية، فوق كل شيء، على تسوية المسائل المتصلة بعدم الانتشار، وضمان أمان المواد النووية وأمنها، وزيادة القدرة التنافسية للطاقة النووية، والتصرف في الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة. ومن الواضح أن الإجراءات الواجب اتخاذها ستتوقف على عدد من العوامل، أهمها الموارد المحدودة، والأمان البيئي والتكنولوجي، وتكلفة إنتاج القوى النووية، ودرجة المخاطرة المرتبطة باستخدامها.

٥٦- وتعني الإمكانات الابتكارية لهندسة القوى النووية العصرية أنها يمكن أن تستخدم كأساس لنظام للطاقة يلبي متطلبات نظام عدم الانتشار ويكفل التنمية المستدامة للحضارة في القرن الحادي والعشرين بواسطة مصادر للطاقة نظيفة بيئيا، ومأمونة، ومقبولة اقتصاديا واجتماعيا. ولا يمكن تحقيق هذه المهمة المعقدة إلا على أساس التعاون والتضافر الدوليين، مع تعزيز دور الوكالة ومسؤوليتها تعزيزا كبيرا. وتنسيق البحوث في مجال هندسة القوى النووية وتوحيد جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تطوير القوى النووية الابتكارية عنصران رئيسيان في هذا التعاون.

٥٧- ويرحب وفده بالجهود التي تبذلها الأمانة لمواصلة تطوير مشروع إنبرو، الذي هو مشروع فريد يهدف إلى بلوغ أهداف القوى النووية للقرن الحادي والعشرين. وتقترح روسيا أن تنظر الأمانة في وضع برنامج لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في إجراء تقييمات خبراء لنظم القوى النووية فيها على أساس منهجية مشروع إنبرو المعترف بها دوليا والمرموقة. وفيما يتعلق بتطوير مشروع إنبرو في المستقبل، قدم الوفد الروسي مع عدد من الوفود الأخرى مشروع قرار دعما للمشروع يضع في الاعتبار التحديات الجديدة التي يلزم التصدي لها في الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٧، لكي ينظر فيه المؤتمر.

٥٨- ويتطور بنجاح مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، الرامي إلى تطوير الطاقة الاندماجية، تحت رعاية الوكالة وبمشاركة روسيا والاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وجمهورية كوريا. وهو يدخل الآن مرحلة الهندسة. وتم التوقيع في الاجتماع الوزاري للمشاركين الستة في مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، الذي عقد في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، على إعلان مشترك بشأن اختيار كاداراش، فرنسا، موقعا للمفاعل. وسيؤدي ذلك قريبا إلى التوقيع على اتفاق بشأن التنفيذ المشترك للمشروع.

٥٩- ومن المقرر أن تتولى روسيا رئاسة مجموعة الثماني في عام ٢٠٠٦. وسيكون أحد المواضيع المركزية التي تهتم بها الرئاسة الروسية أمن الطاقة الدولي. وتقوم الوكالة الاتحادية الروسية للطاقة الذرية (روساتوم) والهيئة الاتحادية الروسية للرقابة البيئية والصناعية والنووية (روستيكنادزور) بدور نشط في تطوير مفهوم إستراتيجية لأمن الطاقة لكي يتفق عليه الشركاء، يكفل إمدادات موثوق بها من جميع أنواع الطاقة لاقتصاد العالم وشعوبه.

٦٠- وستواصل روسيا دعمها لجهود الوكالة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي. وقد كانت نتائج الاجتماع الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لاستعراض التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف المتعاقدة بموجب اتفاقيه الأمان النووي مرضية. وذكر تقرير الاتحاد الروسي أن تشريعات بشأن الأمان النووي وضعت وبدأ سريانها في روسيا، وأن هيئة رقابية مستقلة، هي روستيكنادزور، بدأت عملها، وأن عددا من تقييمات الأمان أجري للجيل الأول من محطات القوى النووية.

٦١- وتؤكد روسيا مجددا استعدادها لتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالنظم الرقابية النووية الفعالة الذي ستعقده الوكالة في موسكو في شباط/فبراير-آذار/مارس ٢٠٠٦ والذي سيستعرض مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالأنشطة الرقابية بغية تحسين فعاليتها وكفاءتها.

٦٢- ويثنى الوفد الروسي على الأمانة للأعمال التي قامت بها في تطبيق الضمانات خلال السنة الماضية، ويؤيد موقف الوكالة القائل بأنه يمكن تحقيق مزيد من التقدم في تعزيز أنشطة الوكالة الخاصة بالتحقق من خلال التوسع في تطبيق الضمانات المتكاملة وتطوير التعاون مع النظم الحكومية والإقليمية للحصر والرقابة.

٦٣- وستواصل روسيا مشاركتها النشطة في التعاون التقني، وهي على وشك تحويل مساهمتها في صندوق التعاون التقني كاملة.

٦٤- وقال إن روسيا ستحتفل في غضون يومين بالذكرى السنوية الستين لصناعتها النووية، التي هي من أهم مكونات الطاقة النووية في العالم. وأعرب عن استعداد بلاده للمشاركة النشطة في مواصلة تطوير القوى النووية للأغراض السلمية لصالح الحضارة.

٦٥- وقال السيد ليبرا (أوروغواي) إن الوكالة أداة أساسية للحفاظ على السلام العالمي وتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لصالح الجنس البشري والبيئة. وحكومته، التي تولت مهام منصبها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، ملتزمة بمساعدة المدير العام بقدر الإمكان على تعزيز استخدامات الطاقة الذرية وفوائدها.

٦٦- وأوروغواي ملتزمة التزاما تاما بمفهوم ثقافة الأمان، الذي يغرسه رئيسها. وتستند معايير الوقاية من الإشعاعات التي تعتمدها الهيئة الرقابية في أوروغواي إلى معايير الأمان الأساسية الدولية، وقد أنشئت البنية الأساسية الرقابية الوطنية وفقا لأحدث المتطلبات.

٦٧- وليست لدى أوروغواي أجهزة تشعيع صناعية أو محطات قوى نووية. وفيما يتعلق بتحسين البنية الأساسية الرقابية الوطنية، توشك المرحلتان الأولى والثانية من المشروع النموذجي RLA/9/041 على الاكتمال. والاهتمام بحالات الطوارئ الإشعاعية الممكنة لا يقل عن ذلك أهمية، ويشكل جزءا من الإستراتيجية الوطنية للأمان الإشعاعي. وقد وافقت السلطة التنفيذية في أوروغواي في آب/أغسطس ٢٠٠٥ على الخطة الوطنية للطوارئ الإشعاعية، التي دخلت بالفعل حيز النفاذ.

٦٨- وأعرب عن شكره للوكالة التي عرضت، من خلال إدارة التعاون التقني فيها، تقديم الدعم عن طريق التدريب وتوفير المعدات الحديثة اللازمة التي تحتاجها أوروغواي لإنجاز مهامها بأعلى مستوى من الكفاءة. كما مكن تعاون الوكالة التقني أوروغواي دائما من مواكبة المتطلبات والتحديات التي تفرضها أحدث التكنولوجيات النووية، مع إيلاء الاعتبار للعدد الذي لا يحصى من استخداماتها السلمية، بما في ذلك الأمان الإشعاعي والطب

والبيئة والزراعة والطب البيطري والاختبارات غير المدمرة. وساهمت المشاريع التي تنفذ في إطار اتفاق أركال أيضا في التحديث المستمر لتطبيق التكنولوجيا النووية في مختلف مؤسسات أوروغواي التي تستخدم فيها.

٦٩- وتقوم أوروغواي بتعزيز أمن المصادر المشعة التي يمكن أن تتسبب في أضرار رهيبة إذا وقعت في أيدي المجرمين. وهذا هو السبب في أن أوروغواي كانت من أوائل البلدان التي أبدت تأييدها *لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها*، في شباط/فبراير ٢٠٠٤، ثم كانت رابع بلد في العالم يمتثل لالتزاماته بمقتضى *الإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها*، في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفي تطبيق تلك الإرشادات، تعمل أوروغواي مع سلطات الجمارك على ضمان رقابة صارمة على استيراد وتصدير مصادر ومولدات الإشعاعات المؤينة وعلى التحسب للاتجار غير المشروع بها، وتقوم بدور نقطة اتصال لقاعدة بيانات الاتجار غير المشروع.

٧٠- وتعمل حكومة أوروغواي على التصديق على الاتفاقية المشتركة، التي وقعت عليها في عام ١٩٩٧. وهي أيضا على وشك التصديق على اتفاق أركال، الذي وقعت عليه في عام ١٩٩٨، والذي استفادت عن طريقه من المساعدة التقنية والتدريب على مر السنين.

٧١- وتهتم أوروغواي اهتماما خاصا ببرنامج علاج السرطان، لأن السرطان هو ثاني أكبر سبب للوفاة في البلد. وقد اعتمدت الحكومة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ خطة وطنية لمراقبة السرطان، بهدف الحد من الوفيات الناتجة من السرطان وحالات الإصابة به عن طريق التنسيق الوطني للأنشطة والموارد في مجال الأورام. ويعتزم إنشاء مركز امتياز لهذا الغرض، وتأمل وأوروغواي أن يكون بوسعها أن تواصل الاعتماد على توصيات الوكالة ودعمها عندما ينفذ برنامج علاج السرطان.

٧٢- وأكد من جديد التزام أوروغواي بالسلام ونزع السلاح النووي، كما يتضح من عضويتها في معاهدة تلاتيلولكو منذ عام ١٩٦٨. وقال إن أوروغواي تعتقد أن جميع الصراعات يمكن أن تسوى عن طريق الحوار دون لجوء إلى استخدام القوة وأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتخليص العالم من تهديد الأسلحة النووية.

٧٣- وأثنى السيد غوريا (رومانيا): على المدير العام وعلى فريقه الكفء والمتفاني للجهود التي بذلوها على مدى السنوات الماضية، وأعرب عن اقتناعه بأن المدير العام سيُظهر نفس الحكمة والنزاهة والطاقة خلال ولايته القادمة.

٧٤- وقال إن حكومته مهتمة اهتماما كبيرا بتوليد القوى النووية بوصفها مصدرا للطاقة موثوقا به ومساهما هاما في إمدادات القوى الكهربائية الوطنية. وقد شهدت رومانيا في السنوات الأخيرة نموا اقتصاديا مستمرا، وبالتالي يتوقع أن يزداد الطلب على الكهرباء ازديادا متواصلا حتى نهاية العقد الحالي. واستنادا إلى هذا الاتجاه الايجابي، الذي أكدته عدة دراسات وطنية ودولية، وإلى المعايير الرفيعة للأمان النووي في رومانيا، قررت الحكومة مواصلة تطوير الوحدة ٢ والوحدة ٣ في محطة تسيرنافودا للقوى النووية. وقد خطط لبناء الوحدة ٣، في إطار استراتيجية رومانيا النووية الوطنية، كمشروع مشترك يستخدم اتفاقات التمويل المتعددة الأطراف.

٧٥- ويجري حاليا تحويل مفاعل الأبحاث تريغا في بيتستي من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء، وهو مشروع من مشاريع الوكالة تموله حكومة الولايات المتحدة والحكومة الرومانية وصندوق التعاون التقني بالوكالة. وتأمل رومانيا أن تسلم قضبان وقود مفاعل تريغا في وقت يتيح الفرصة لإكمال التحويل في موعد أقصاه منتصف عام ٢٠٠٦.

٧٦- وقال إن مشروع إخراج المفاعل البحثي طراز WWER من الخدمة، الذي يجري تنفيذه بمساعدة من الوكالة، هو مشروع آخر ذو أولوية. وبعد بداية بطيئة، أحرز تقدم كبير في هذا الصدد في الأشهر الأخيرة، ويتوقع أن تكتمل أنشطة التنظيف وتحديد الخصائص بنهاية عام ٢٠٠٥. وتتعاون الحكومة الرومانية مع سلطات الاتحاد الروسي على تسهيل إعادة الوقود المستهلك من نوع S36 إلى روسيا. وسيجهز الوقود المستهلك المتبقي من نوع EK10 ويرسل إلى مستودع مؤقت. وتبرهن هذه الإنجازات على أن أفضل النتائج تتحقق دائما من خلال التعاون والشراكة الدولية.

٧٧- والمشاريع المذكورة أعلاه هي جزء من برنامج التعاون التقني للوكالة، وتشعر حكومته بالامتنان للأمانة، وخاصة قسم أوروبا بإدارة التعاون التقني، للدعم المستمر الذي تلقته رومانيا.

٧٨- أما من منظور المستقبل، فتتطلع حكومته إلى الوفاء بالتزامها بدعم الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وأكد مجددا استعداد حكومته لدعم برنامج التعاون التقني للوكالة دعما نشطا. وقال إن وفده يثق في أن الوكالة ستواصل استخدام مرافق رومانيا النووية لتنفيذ بعض مشاريعها. ولا شك في أن تعاون الوكالة التقني سيظل هاما لرومانيا في الأجل المتوسط.

٧٩- وفي إطار الإستراتيجية النووية الوطنية، يولى اهتمام خاص لتطوير الإطار التشريعي الوافي، بما يتفق مع معايير المفوضية الأوروبية، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في المجال النووي. وسيتم تحديث التشريعات بهدف وضع إطار مؤسسي يلائم ظروف اقتصاد السوق ويضمن تنفيذ الاستراتيجية النووية الوطنية ويحدد المسؤوليات والأساليب لتعزيز الأنشطة وإدارتها في القطاع النووي. وتؤكد تقارير المفوضية الأوروبية عن رومانيا أن جهودا كبيرة بذلت في قطاع توليد القوى استعدادا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت تشريعات جديدة ترمي إلى إعادة هيكلة قطاعي توليد القوى وتوزيع القوى.

٨٠- ورومانيا ملتزمة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتتضح هذه الإرادة السياسية بوضوح في الاستراتيجية النووية الوطنية التي اعتمدتها حكومة البلد. ورومانيا طرف في معاهدة عدم الانتشار، وقد أبرمت اتفاق ضمانات مع الوكالة ووقعت لاحقا على بروتوكول إضافي دخل حيز النفاذ منذ عام ٢٠٠٠.

٨١- ويعكس تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٠٤ مدى تعقد أنشطة الوكالة في مجال الضمانات. وقد خلص التقرير إلى استنتاجات الوكالة بشأن الضمانات فيما يتعلق بعدم تحريف المواد النووية الخاضعة للضمانات في ٢١ دولة من بينها، لأول مرة، رومانيا. وكان هذا الاستنتاج مستندا إلى تقييم شامل أجرته الوكالة لنتائج أنشطة التحقق التي قامت بها بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي، وكذلك لمعلومات أخرى عن أنشطة رومانيا النووية وذات الصلة بالمجال النووي.

٨٢- وستواصل رومانيا التعاون مع إدارة الضمانات على تنفيذ البروتوكول الإضافي في السنوات المقبلة، وتتطلع إلى تطوير نظام ضمانات متكاملة مكيف ليناسب قطاعها النووي. وهي أيضا على استعداد لإطلاع البلدان الأخرى في المنطقة على خبراتها الإيجابية في تنفيذ نظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

٨٣- واتساقا مع التزامها بدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي وتنفيذ خطة عمل الوكالة بشان الإرهاب النووي التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢، تساهم رومانيا في صندوق الأمن النووي. وفي هذا الصدد نظمت، في السنتين الماضيتين، دورات دراسية تجريبية إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب النووي والحادثات

المنطوية على اتجار غير مشروع بالمواد النووية. وقدمت رومانيا مؤخرا تبرعا آخر لهذا الصندوق، وبذلك أكدت مجددا التزامها بتعزيز تعاونها مع الوكالة في هذا المجال في المستقبل.

٨٤- ويؤيد وفده اعتماد المؤتمر العام خطة الوكالة للأمن النووي للفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩. وستسهم الأنشطة المقترحة في الخطة الجديدة في زيادة تعزيز الأمن النووي في الدول الأعضاء في مجالات حاسمة الأهمية مثل تقييم الاحتياجات، والتحليل والتنسيق، والوقاية، والكشف، والتصدي.

٨٥- وكرر تأييد وفده لجميع أنشطة الوكالة ولدورها في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال الكفاءة والثقة والتعاون المتعدد الأطراف. وقال إن هذا الدعم يتجلى في جملة أمور من بينها سداد رومانيا الناجز والكامل لاشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية وللمبالغ التي تعهدت بها لصندوق التعاون التقني.

٨٦- وقال السيد معتوق محمد معتوق (الجماهيرية العربية الليبية) إن بلده يعلق أهمية كبيرة على التعاون التقني في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية مع الوكالة ومع الدول الأعضاء الأخرى، بسبب الفوائد الاقتصادية المباشرة التي تتحقق من هذا التعاون في معظم مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة. والجماهيرية العربية الليبية مدينة كثيرا للوكالة للمساعدة القيمة التي قدمتها إليها في السنوات الأخيرة، لاسيما في مجالي الأولوية الصحة وإدارة موارد المياه الجوفية.

٨٧- وفي سياق التعاون الإقليمي الأفريقي، استضاف بلده اجتماعا تنسيقيا بشأن الحفاظ على القدرة الإقليمية في مجال الصيانة والتصليح حضرته ١٥ دولة أفريقية، واجتماعا تنسيقيا بشأن تعزيز وقاية المرضى من الإشعاعات ومراقبة التعرض الطبي للإشعاعات حضرته ٢٠ دولة أفريقية.

٨٨- ورحب بالجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، وخصوصا استخدام هيدرولوجيا النظائر المشعة في مجال إدارة الموارد المائية وخطة إنتاج مياه الشرب اقتصاديا باستخدام المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن بلده يولي اهتماما خاصا لاستخدام الطاقة النووية لتحلية مياه البحر، ويحرص على المشاركة في المشاريع البحثية المنسقة في هذا المجال والانضمام إلى مشروع إنبرو.

٨٩- وتؤيد ليبيا جميع التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل والتصرُّف في النفايات. وهي تقوم حاليا بإعادة هيكلة هيئة الرقابة الإشعاعية والأمان النووي وبسن تشريعات تمكّن الهيئة من العمل في استقلالية. كما تقوم بتحديث الترتيبات الرقابية وترتيبات الأمان المتعلقة بمركز تاجوراء للبحوث النووية، بمساعدة من الوكالة، وتسعى إلى تزويد المفاعلات بوقود ضعيف الإثراء بدلا من الوقود الشديد الإثراء الذي أعيد إلى المورِّد بإشراف الوكالة.

٩٠- وتشهد على معارضة بلده الدائمة لأسلحه الدمار الشامل مشاركته النشطة في معظم الاجتماعات التي عقدتها الجمعية العامة والوكالة ولجنة نزع السلاح حول هذا الموضوع، وتصديقه على عدد من المعاهدات ذات الصلة. ووفقا لمعاهدة عدم الانتشار والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير التي أصدرتها الجماهيرية العربية الليبية في عام ١٩٨٩، والتي تحظر استخدام أسلحه الدمار الشامل، قرر بلده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ التخلي طوعا عن جميع المعدات وإنهاء جميع البرامج التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحه محظورة دوليا.

٩١- وربما كان تخلف عدد من البلدان عن مراعاة نداءات الوكالة المتكررة من أجل الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات يعود إلى أن الجماهيرية، على الرغم من تخليها الطوعي عن وسائل إنتاج الأسلحة النووية وما أبدته من شفافية ومصداقية في تعاونها مع الوكالة وغيرها من الأطراف المعنية، لم تتلق أي ضمانات بعدم الاعتداء عليها أو حماية أمنها القومي من استخدام أسلحه الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها. ولم تسفر مبادرتها عن تقديم أي عروض من الدول المتقدمة النمو لمساعدتها على تعزيز قدرتها على استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وعلى تعزيز رفاهية الشعب الليبي. فالدول التي كانت تفكر في أن تحذو حذو ليبيا أخذت الآن تعيد التفكير. وهو لذلك يحث البلدان المتقدمة النمو على الاستجابة لطلب ليبيا للمساعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

٩٢- وقد رأت محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتواها في عام ١٩٩٦ أنه "هناك التزام قائم بالعمل، بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة". ومن المؤسف أن بلدان خارج إطار معاهدة عدم الانتشار، من بينها إسرائيل، طورت قدرات نووية عسكرية بمساعدة من بلدان معيّنة أخرى، الأمر الذي يقوض الأمن في الشرق الأوسط وبذلك يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ومن الضروري تخليص الشرق الأوسط من جميع أسلحه الدمار الشامل والإصرار على أن تقبل جميع الدول التحقق الدولي من منشآتها النووية والتفتيش الدولي عليها. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى سلسلة من قرارات الجمعية العامة تبدأ في عام ١٩٧٤ وإلى قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي يحث جميع الأطراف المعنية على أن تنظر في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وعلى إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. وقال إن الاعتراف بالدور الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال دعامتي عدم الانتشار ونزع السلاح أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وشدد كذلك على الحاجة إلى التطبيق العالمي لنظام الضمانات. وقال إنه، علاوة على ذلك، ستبقى معاهدة عدم الانتشار حبرا على ورق ما لم تقم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص من ترساناتها ووقف جميع برامج إنتاج وتطوير أسلحه الدمار الشامل.

٩٣- وأعرب عن أسفه لأن الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة تمثيل البلدان النامية بين موظفيها لم تحرز سوى القليل من التقدم حتى الآن. وقال إن من المهم بصفة خاصة أن يستفاد من المجموعة الواسعة من الخبرات المتاحة الآن في تلك البلدان لشغل مناصب رفيعة المستوى.

٩٤- وقال السيد صالح بن عبد الرحمن العذل (المملكة العربية السعودية) إن نجاح الطاقة النووية يتوقف على أمانها وفوائدها الاقتصادية. ونظرا للتزايد المستمر في الطلب العالمي على الطاقة فإن البلدان النامية تستفيد كثيرا من المساعدة التي تقدمها الوكالة في وضع خطط للطاقة تلبي احتياجات هذه البلدان وتضع في الاعتبار ظروفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٩٥- ومن أكبر التحديات التي تواجه الوكالة إخراج المرافق النووية من الخدمة والتخلص من النفايات المشعة وشيوخه قوة العمل النووية، الأمر الذي يدفع الوكالة إلى التركيز على تعزيز المعارف النووية من خلال الشبكات التعليمية وتوفير فرص التدريب وتحويل مفاعلات البحوث من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء.

٩٦- وتؤيد المملكة العربية السعودية نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية المتصلة بالصناعة والبيئة والصحة وإلى زيادة الإنتاج الغذائي وإلى ضمان كفاءة إدارة الموارد المائية في إطار عقد الأمم المتحدة الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة" (٢٠٠٥ -٢٠١٥).

٩٧- وبرنامج التعاون التقني للوكالة هو آلية هامة لتقوية القدرات العلمية والتكنولوجية والرقابية الوطنية وتعزيز التعاون التقني بين البلدان. بيد أن صعوبة ضمان التمويل الكافي تبرهن على الحاجة إلى تمويل البرنامج من الميزانية العادية. واقترح أن تتحمل الدول المستفيدة قسطا أكبر من تكاليف تنفيذ المشاريع من أجل زيادة متوسط معدل تنفيذ المشاريع المعتمدة.

٩٨- وأثنى على الجهود التي تبذلها الوكالة لصوغ معايير الأمان الإشعاعي وتطبيقها ولضمان أمان النفايات المشعة ولإعادة النظر في نظام المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

٩٩- وأشار بشيء من القلق إلى تزايد اعتماد البلدان على الدعم الدولي وعلى المساعدة التي تقدمها الوكالة في تعزيز قدرتها على التعامل مع تهديد الإرهاب النووي. وفي هذا السياق، رحب بخطة الأمن النووي الجديدة والتدابير الرامية إلى كشف شبكات الاتجار غير المشروع النووية السرية ولمنع سرقة المواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

١٠٠- وفيما يتعلق باتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، أشار إلى أن الوكالة تستنتج في ضوء تقاريرها الخاصة بالتحقق إلى أنه ليس هناك ما يدل على وجود أنشطة انتشار. غير أن سلطتها في التحقق من وجود أنشطة التسلح النووي محدودة للغاية.

١٠١- وهناك عدد من تدابير التحقق معلق لحوالي ٦٠ بلدا وقعت على بروتوكولات كميات صغيرة في إطار اتفاقات الضمانات الشاملة، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من النفقات المتكبدة فيما يتعلق بالأنشطة الرقابية. وترى المملكة العربية السعودية أن الاقتراح الذي قدم مؤخرا بأن تمتنع الوكالة عن اعتماد هذه البروتوكولات ينبغي أن يدعم بدراسة موضوعية شاملة.

١٠٢- ورحب بقرار إنشاء لجنة للضمانات والتحقق، قائلا إنها ينبغي أن تتبنى القرارات الدولية الموجودة حاليا، التي تحث الوكالة على تطبيق الضمانات المتكاملة على جميع البلدان التي لديها تكنولوجيا نووية في الشرق الأوسط. وقال إن عضوية اللجنة ومجلس المحافظين ينبغي أن تحظر على الدول التي تنتهك اتفاق الضمانات المعقود معها. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى إقناع جميع البلدان التي تمتلك تكنولوجيا نووية، بما فيها إسرائيل، بالتوقيع على اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي والسماح بالتحقق الدولي من مرافقها.

١٠٣- وتناشد المملكة العربية السعودية جميع الدول المحبة للسلام أن تتعاون مع الوكالة على تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي باعتبار ذلك أساس الأمن والاستقرار الدوليين. وقد انضم بلده إلى جميع المعاهدات الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحه الدمار الشامل، ويؤيد الخطوات الهادفة إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخصوصا في الشرق الأوسط. والمملكة العربية السعودية طرف في معاهدة عدم الانتشار، وقد وقعت على اتفاق ضمانات شاملة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وكذلك على بروتوكول كميات صغيرة، لأن بلده ليست لديه محطات أو مفاعلات نووية ولا يضطلع بأي أنشطة نووية تستوجب تطبيق الضمانات.

١٠٤- وفي حين تؤيد المملكة العربية السعودية التطبيق العالمي لاتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية في البلدان التي تستخدم التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ترى في الوقت نفسه أن البلدان التي ترغب في الحصول علي هذه التكنولوجيا أو تحديثها ينبغي أن يكون بوسعها أن تعول على دعم الدول المتقدمة النمو.

١٠٥- وقال السيد السيدبوجا (فرنسا) إن ضمان احترام التزامات عدم الانتشار من مهام المجتمع الدولي الرئيسية. وبينما لم تعتمد في مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار وثيقة بتوافق الآراء بشأن النقاط الموضوعية فقد وفر المؤتمر فرصة للتأكيد مجددا على أهمية المعاهدة، التي مازالت تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. وتدل الشواغل المتزايدة بشأن الانتشار على أن النظام يحتاج إلى تقوية. وينبغي أن يحصل المجتمع الدولي على الوسائل اللازمة للرد الفعال في حالات التخلف عن الامتثال لالتزامات عدم الانتشار أو عدم الامتثال لها، وأن يواصل النقاش حول الردود الوافية عندما تنسحب دول من معاهدة عدم الانتشار. ويلزم لمنع الانتشار وجود ضوابط أشد صرامة بشأن نقل أكثر التكنولوجيات والمعدات والمواد النووية حساسية، مع التطبيق العالمي للوائح ذات الصلة. غير أن هذه التدابير يجب أن لا تتعارض مع الاحتياجات الإنمائية المشروعة للدول التي تفي بالتزاماتها الدولية. وينبغي أن يعطى لهذه الدول، بشروط لم تحدد بعد، ضمان بإمكانية الحصول على التكنولوجيات والمعدات غير الحساسة وإمدادات المواد النووية وما يتصل بها من خدمات.

١٠٦- وينبغي أن يكون إبرام اتفاق ضمانات شاملة مع بروتوكول إضافي هو القاعدة لضمان مصداقية التحقق الدولي وإظهار الالتزام والاحترام لمعاهدة عدم الانتشار من جانب الدول الأطراف. وتؤيد فرنسا منذ وقت طويل جهود الوكالة لتحقيق التطبيق العالمي لهذين الصكين، وقد شاركت في المبادرات ذات الصلة التي تضطلع بها مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي. وقد قدمت في أيار/مايو ٢٠٠٥ إعلانا بدئيا محدّثا بشأن بروتوكولها الإضافي، الذي دخل حيز النفاذ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

١٠٧- وتابع وفده باهتمام العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري الدائم، الذي يسهم في زيادة كفاءة الضمانات وفعاليتها. وترحب فرنسا بإنشاء لجنة للضمانات والتحقق، يؤمل أن تبدأ عملها في المستقبل القريب.

١٠٨- والتعاون الفعال بين الوكالة والمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات أمر حاسم الأهمية. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي تعزيز الحوار الرفيع المستوى بهدف مواجهة التحديات التي تنشأ. ومن شأن زيادة التعاون أن تعزز الإنجازات التي سبق تحقيقها على صعيد الاتحاد الأوروبي.

١٠٩- ومازال المجتمع الدولي يشعر بالقلق، بعد ثلاث سنوات من الكشف عن الأنشطة النووية السرية لجمهورية إيران الإسلامية، إزاء الغرض الحقيقي من برنامج إيران النووي. ووفقا للتقرير الأخير للمدير العام، لم يكن التعاون التام من جانب السلطات الإيرانية متأتيا، ومازال عدد من القضايا الهامة معلقا.

١١٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أبرمت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، اتفاقا مع السلطات الإيرانية، التي تعهدت بتعليق جميع الأنشطة ذات الصلة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة. وقد أكد مجلس المحافظين، في جميع قراراته ذات الصلة، على أن التنفيذ الكامل لتلك الالتزامات ضروري لاستعادة الثقة وتسوية المسائل العالقة. وطلب المجلس أيضا تعليق مشروع مفاعل الأبحاث الذي يعمل بالماء الثقيل. ولا يساعد استئناف أنشطة التحويل في مرفق أصفهان في ١ آب/أغسطس، خلافا للدعوات المتكررة من الوكالة، ورفض النظر في عرض المساعدة المقدم من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في إطار اتفاق باريس المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى استعادة ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي. وردا على ذلك، كرر مجلس المحافظين في آب/أغسطس ٢٠٠٥ دعوته إلى إيران لتعليق

أنشطة التحويل التي يقوم بها، من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي، وشدد أيضا على ضرورة حل المسائل العالقة، ودعا المدير العام إلى تقديم تقرير عن المسألة في ٣ أيلول/سبتمبر.

١١١- ووافق المجلس على قرار يقدم وصفا واضحا وموضوعيا للحالة ويترك الباب مفتوحا أمام المفاوضات. وستواصل الوكالة القيام بدور رئيسي في إيضاح القضايا العالقة ورصد التعليق. وما زالت فرنسا ملتزمة بإيجاد حل عن طريق الحوار، إذا سمحت الظروف.

١١٢- وقد تابعت فرنسا عن كثب أعمال فريق الخبراء الدولي المعني بوضع نهج متعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، الذي أنشأه المدير العام. وتستحق نتائج أنشطة الفريق وتقريره الثناء، ويتطلع وفده إلى معرفة آخر التطورات في هذا الصدد.

١١٣- وفرنسا ملتزمة ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل وبالتنفيذ المبكر لنظام الرصد الدولي. كما أنها تؤيد المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية.

١١٤- وتهديد الإرهاب النووي سبب آخر للقلق البالغ، وقد سعى المجتمع الدولي إلى التخفيف من هذا الخطر عن طريق تعزيز تدابير الأمن النووي القائمة. وفي حين أن المسؤولية عن هذا العمل تقع في المقام الأول على عاتق الدول فإن التعاون الدولي ضروري.

١١٥- وتؤدي الوكالة، بحكم طبيعتها، دورا بارزا في ضمان أمن المواد والمرافق النووية. وتدعم فرنسا أنشطة الوكالة في هذا المجال عن طريق توفير الدعم المالي والتقني. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وقعت فرنسا على ترتيب أمني نووي مع الوكالة ينص على إنشاء برنامج لتقديم المساعدة في مجالات الحماية المادية، وأمن المصادر الإشعاعية، وتحسين النظم الوطنية، والانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالحماية المادية، ترحب فرنسا باعتماد تعديل لاتفاقية الحماية المادية في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بتوافق الآراء، سيؤدي عند بدء نفاذه إلى تعزيز الاتفاقية كثيرا.

١١٦- ويكتسب أمان المصادر المشعة وأمنها أهمية خاصة بسبب خطر استخدام المصادر المشعة لأغراض إرهابية أو أعمال شريرة. وقد استضافت فرنسا، بالتعاون مع الوكالة وتحت إشراف مجموعة الثماني، المؤتمر الدولي المعني بأمان المصادر المشعة وأمنها، الذي عقد في بوردو في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقام المؤتمر بتقييم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الرقابة على المصادر المشعة، وعرض الآفاق المستقبلية. وإدراكا لأهمية *مدونة قواعد السلوك* المنقحة *بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها*، حث المؤتمر الدول الأعضاء على بذل الجهود للامتثال للمبادئ الواردة في المدونة.

١١٧- وتعلق فرنسا دائما أهمية قصوى على أنشطة الوكالة الترويجية وبرنامجها للتعاون التقني، وتوفر الخبرة والتدريب وخاصة في مجال الوقاية من الإشعاعات. كما تقدم دعما مستمرا للأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقي أفرا وأركال، من خلال تمويل العديد من مشاريع الحاشية (أ) وبالمساهمة بخبراء فرنسيين. وتساهم فرنسا بانتظام في صندوق التعاون التقني، وتدرك الصعوبات التمويلية التي تواجهها أنشطة التعاون التقني. وعلى جميع الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة عن دعم أنشطة التعاون التقني للوكالة، تمكينا لها من الوفاء بولايتها الترويجية.

١١٨- وقد يسرت اتفاقيه الأمان النووي إحراز تقدم في العديد من المجالات. وقال إنه يحث الدول التي لديها منشآت نووية ولم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وقد أرسلت فرنسا تقريرها الوطني وساهمت مساهمة نشطة في الاجتماع الاستعراضي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١١٩- وستشارك فرنسا، في أيار/مايو ٢٠٠٦، في الاجتماع الاستعراضي الثاني للاتفاقية المشتركة، ومن المقرر أن يعقد الاجتماع التنظيمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ومن الضروري، من أجل كسب الثقة الدولية في التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، الانضمام إلى الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن.

١٢٠- وتساهم فرنسا مساهمة نشطة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بأمان نقل المواد المشعة، التي وافق عليها مجلس المحافظين في آذار/مارس ٢٠٠٤. وهي منخرطة في مشاورات مع شركائها ومع الدول الساحلية ترمي إلى تعزيز التفاهم المتبادل والثقة في أمان النقل البحري للمواد المشعة.

١٢١- وخلال عام ٢٠٠٤، وبروح التقدم والشفافية، تلقت فرنسا بعثة من خدمة تقييم أمان النقل، خلصت إلى استنتاجات إيجابية للغاية بشأن هيئة الأمان النووي الفرنسية. ومن المقرر إيفاد بعثة من خدمة أمان النقل إلى اليابان، في أعقاب البعثتين اللتين أوفدتا إلى المملكة المتحدة وفرنسا، ستتيح لفرنسا أن تستفيد من تقييم دولي لممارساتها المتعلقة بأمان نقل المواد المشعة.

١٢٢- وقد طلبت فرنسا إجراء استعراض في عام ٢٠٠٧ من جانب خدمة الفرقة الدولية للاستعراض الرقابي. فالتقييم الخارجي لا يمكن إلا أن يساعد على تحسين نوعية الأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمان النووي الفرنسية. وطلبت فرنسا أيضا بعثة من فرقة استعراض أمان التشغيل، كما فعلت في كل عام منذ عام ١٩٨٥ من أجل تعزيز أمان مرافقها العاملة. وبنهاية العقد سيكون كل من المرافق النووية في فرنسا قد تلقى بعثة من فرقة استعراض أمان التشغيل. وكرر الإعراب عن دعم بلاده الكامل لأنشطة الأمان النووي التي تضطلع بها الوكالة.

١٢٣- وقال إن القوى النووية كوسيلة لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة تشهد انتعاشا. وقد جعل هذا الاهتمام المتجدد المدير العام ينظم في آذار / مارس ٢٠٠٥، مع وكالة الطاقة النووية والسلطات الفرنسية، مؤتمرا وزاريا دوليا بشأن القوى النووية للقرن الحادي والعشرين، ضم ٤٠٠ مندوب من ٧٤ بلدا. وأرسل نجاح هذا المؤتمر إشارة واضحة بتجدد الاهتمام العالمي بالقوى النووية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة في المستقبل، مع مراعاة اهتمامات الجمهور وتوقعاته، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية والبيئة. وأوضح المندوبون حالة الطاقة في بلدانهم ورؤيتهم لمستقبل القوى النووية، وأكدوا على الحاجة إلى مزيج متنوع من أشكال الطاقة، وسلموا بالمزايا الاقتصادية للتوليد النووي للكهرباء من حيث الاقتصاد والتوافر المستدام وانخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن المهم، في هذا السياق، إشراك البلدان الناشئة. وستكون خيارات الطاقة التي تختارها تلك البلدان حاسمة الأهمية في السنوات الخمسين القادمة. وشدد على التقدم الذي أحرز مؤخرا في هذا الصدد من جانب فرنسا والهند.

١٢٤- وقال إن فرنسا انتهجت لأكثر من ٣٠ عاما سياسة طاقة تعتمد إلى حد كبير على القوى النووية، ضمنت لها درجة عالية من الاستقلال في مجال الطاقة. ولدى فرنسا، في عام ٢٠٠٤، ٥٨ مفاعلا عاملا، تشكل أكثر من ٧٨٪ من توليد الكهرباء. وقد تم تأكيد الدور الرئيسي للطاقة النووية رسميا في القانون الذي صدر في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥، والذي حدد أولويات سياسة الطاقة الفرنسية حتى عام ٢٠١٥.

١٢٥- ومن المقرر أن تشيد في موقع شركة كهرباء فرنسا في فلامانفيل وحدة بقدرة ١٦٠٠ ميغاواط تابعة للمفاعل الأوروبي الذي يعمل بالماء المضغوط، وهو مفاعل يعزز الأداء البيئي والصناعي ويزيد الأمان. ويجري تنظيم مناقشة عامة تعقد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦ في المدن الرئيسية في فرنسا بهدف بدء تشغيل مفاعل تجريبي في ظروف مثلى بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢.

١٢٦- كما أحرز تقدم في التصرف الطويل الأجل في النفايات النووية القوية الإشعاع المعمرة. فمن المقرر، بموجب القانون المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أن يقدم إلى البرلمان في موعد أقصاه منتصف عام ٢٠٠٦ تقرير تقييمي عالمي مشفوع، حسب الاقتضاء، بمشروع قانون يأذن بإنشاء مرفق لتخزين النفايات القوية الإشعاع المعمرة. وتشارك في ذلك بوجه خاص هيئة الطاقة الذرية الفرنسية والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات المشعة، وستعقد مناقشة عامة للتحضير للموعد النهائي، وهو عام ٢٠٠٦.

١٢٧- وقد تقرر في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أن تكون كاداراش هي موقع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي – وهذه خطوة هامة نحو توليد الكهرباء عن طريق الانصهار الحراري المقيّد. ويواجه جميع الشركاء الآن تحديا تكنولوجيا وتنظيميا كبيرا، يعملون جاهدين على التصدي له. كما تجري المناقشات بشأن وضع اتفاق تنفيذ مشترك. وأثنى على مساهمه الوكالة في هذا المشروع الطموح.

١٢٨- وقال إن التعاون الدولي ضروري لإنتاج جيل جديد من النظم المبتكرة يكون أكثر قدرة على المنافسة وأكثر أمانا وأكثر مقاومه للانتشار، وينتج نفايات معمرة أقل، ويستطيع أن يلبي احتياجات العالم من الطاقة، ويستطيع أن يضمن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة. ولهذا السبب تشارك فرنسا مشاركة نشطة في المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات. وقد وقعت فرنسا في شباط/فبراير ٢٠٠٥، مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمملكة المتحدة، على اتفاق إطاري يعطي إشارة البدء للدخول في مرحلة التعاون التشغيلي. وتشارك فرنسا أيضا في اللجنة التوجيهية لمشروع إنبرو، التي يمكن أن تقدم مساهمات فيما يتعلق بمنهجيات التقييم في ميادين دراية الوكالة المحددة. وشدد على الأهمية التي تعلقها فرنسا على طابع التكامل بين المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات ومشروع إنبرو، وعلى التنسيق بينهما.

١٢٩- وفي الختام، أكد من جديد على الأهمية التي يعلقها بلدة على الحفاظ على دور الطاقة النووية في توليد الطاقة في العالم ومساهمتها في تقدم الجنس البشرى وكوكب الأرض وتنميتهما المستدامة. وقال إن الوكالة تساهم في بلوغ هذا الهدف بالمساعدة على ضمان السلام والأمن الدوليين وبتقديم المساعدة إلى عدد متزايد من البلدان على الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وأكد للوكالة والمدير العام دعم فرنسا الكامل في إنجاز هذه المهام.

١٣٠- وقال السيد بلاخكوف (أوكرانيا) إن السنوات الماضية كانت حاسمة الأهمية في تطوير قطاع الطاقة النووية في أوكرانيا. ففي عام ٢٠٠٥ أدخلت أوكرانيا في الخدمة وحدتي قوى نووية جديدتين قدرة كل منهما ١٠٠٠ ميغاواط. وتولد محطات القوى الذرية الآن نحو نصف الكهرباء المستهلكة، فتزود البلد بالكهرباء الرخيصة والآمنة والنظيفة بيئيا. ولهذا يظل الأمان النووي والإشعاعي أولوية عالية. ولا يتوقف تحقيق مستويات أمان كافية على القدرات النووية العلمية والتقنية العالية التأهيل لأوكرانيا نفسها وحسب بل أيضا على التعاون الدولي الواسع النطاق.

١٣١- وقد استعيدت الثقة في القوى النووية في أوكرانيا، وتوجد الآن تحديات جديدة معقدة وحاسمة تواجه قطاع الطاقة النووية فيها. وتعتبر حكومته القطاع النووي عنصرا هاما في ضمان التنمية المستدامة لأوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، ومع إيلاء الاعتبار لحالة أسواق الوقود الأحفوري في العالم، تتوقع الحكومة أن تتزايد في المستقبل الأهمية العالمية لقطاع الطاقة النووية في أوكرانيا. ومع مراعاة الحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة المحلي، ستظل الطاقة النووية عنصرا حاسم الأهمية في مزيج توليد الكهرباء في الأجل الطويل. لذلك تقوم الحكومة بصوغ عدد من وثائق مفاهيم سياسات الطاقة الطويلة الأجل. وتتوخى مسودة مفهوم تطوير البنية الأساسية للوقود والطاقة حتى عام ٢٠٣٠ الاحتفاظ بنفس مزيج محطات القوى النووية والتي تعمل بالوقود الأحفوري. ومن العناصر الهامة في هذا المفهوم إعادة توجيه الاقتصاد من استهلاك الوقود الأحفوري المستورد إلى استهلاك الكهرباء، بما فيها الكهرباء التي تولدها محطات القوى النووية. وبما أن من المتوقع أن يزيد استهلاك الكهرباء إلى أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٣٠، فسيحتاج قطاع الطاقة النووية إلى زيادة إنتاجه زيادة كبيرة. وسيتحقق ذلك بتمديد العمر التشغيلي لوحدات محطات القوى القائمة وبناء وحدات جديدة. وفي هذا الصدد، تقدر أوكرانيا كثيرا الأعمال التي تقوم بها الوكالة من خلال برنامج إنبرو التابع لها، وستشارك فيه مشاركة نشطة.

١٣٢- وسيكون التوسع في استخدام الطاقة الذرية غير منطقي دون وجود نهُج مناسبة بشأن مشاكل إمدادات الوقود النووي، والوقود النووي المستهلك، والتصرف في النفايات المشعة. فبالنسبة إلى المشكلة الأولى، تعتزم أوكرانيا استخدام احتياطياتها الكافية من اليورانيوم. وهي على استعداد لتطوير تعاون دولي واسع النطاق مع جميع الشركاء المهتمين في مجال إنتاج مركّز اليورانيوم والمواد والمكونات اللازمة للوقود النووي. وفيما يتعلق بالوقود النووي المستهلك، تنظر أوكرانيا في إمكانية تشييد مستودع للتخزين الجاف الطويل الأجل. ويتطلب التصرف في النفايات المشعة وضع استراتيجية وطنية واستخدام نهج متكامل، ويشمل ذلك أيضا الأعمال التي يتعين القيام بها بشأن إخراج محطة تشرنوبيل للقوى النووية من الخدمة وبناء وسيلة احتجاز جديدة فوق الوحدة ٤ المدمَّرة.

١٣٣- وبالنسبة لأوكرانيا، البلد الذي عانى من أكبر كارثة ذات علاقة بالطاقة النووية، يظل ضمان الأمان النووي والإشعاعي شاغلا رئيسيا. ويمتثل مستوى أمان الوحدات العاملة الأوكرانية للمتطلبات الحديثة، ويعادل مستوى أمان الوحدات المماثلة في البلدان الأوروبية الأخرى. ويجري حاليا تنفيذ برنامج لتعزيز الأمان، سينفذ أهم مهامه خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. وتعلق أوكرانيا، التي تقدر الأعمال التي تقوم بها الوكالة بهدف زيادة أمان المنشآت النووية تقديرا عاليا، أهمية خاصة على الاجتماع الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأمان النووي، الذي عقد في فيينا في الفترة ١١ - ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ويبين تقرير أوكرانيا الوطني الثالث، الذي قدم بموجب الاتفاقية، أن نهُج الأمان المطبقة صحيحة. تعتبر أوكرانيا توصيات ذلك الاجتماع ومقترحاته بمثابة برنامج عمل ينبغي أن تعمل به في المستقبل.

١٣٤- ويدعم بلده أيضا الجهود التي تبذلها الوكالة للحفاظ على المعارف في مجال الأمان النووي. وللمشاريع الإقليمية ذات الصلة التي تنفذ في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة أهمية بالغة في هذا الصدد، وكذلك بعثات الوكالة لتقييم الأمان النووي وأنشطتها الرامية إلى وضع معايير الأمان واستعراضها.

١٣٥- وتشعر أوكرانيا بالقلق، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى التي لديها بنية أساسية نووية متطورة، إزاء كيفية التعامل مع خطر الإرهاب في المرافق النووية والانتشار غير المشروع للمواد النووية والمشعة. وهي تؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة والدول الأعضاء لمنع أعمال الإرهاب النووي، وتؤيد تعزيز نظام الحماية المادية للمواد النووية. وفي حين أن جميع المرافق في أوكرانيا تكفل المستوى المطلوب من الحماية المادية للمواد النووية فإن الحصول على مساعدة تقنية من بلدان أخرى من اجل زيادة هذا المستوى سيكون موضع تقدير. ولا يمكن أن يكون أي مجهود إضافي يبذل في هذا الصدد أكثر مما يجب. وأنشطة الوكالة والدول الأعضاء الرامية

إلى منع التعامل غير المشروع مع مصادر الإشعاع المؤين هامة أيضا. وتدعو أوكرانيا جميع الدول إلى اتخاذ تدابير لضمان الامتثال *لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها*.

١٣٦- ومازال التغلب على آثار حادث تشرنوبل شاغلا رئيسيا، يستهلك جزءا كبيرا من ميزانية الدولة ومبالغ كبيرة من المعونة الدولية. وفي الأعوام العشرين التي مضت منذ وقوع الحادث، تم الحصول على الكثير من الخبرة وعلى مقدار كبير من البيانات العلمية. غير أن مرور السنوات لم يقلل بأي حال من المسائل الملحة الكثيرة. ويجري الاضطلاع في موقع تشرنوبل بطائفة واسعة من الأعمال، الكثير منها فريد من نوعه، تتصل بإخراج المحطة من الخدمة. وتوجه عناية خاصة إلى متطلبات الأمان النووي والإشعاعي. وتستخدم موارد من الميزانية الأوكرانية ومن عدد من برامج المساعدة التقنية، وتشارك شركات أجنبية معروفة. ومما يؤسف له أن حالات تأخير كثيرة تصادف.

١٣٧- وسوف تحيي الحكومة الأوكرانية الذكرى العشرين لحادث تشرنوبل في عام ٢٠٠٦. وسيكون الحدث الرئيسي مؤتمرا دوليا حول نتائج الحادث والآفاق المستقبلية. والأمانة والدول الأعضاء المهتمة والشركات التي تعمل على التغلب على عواقب الحادث وغيرها من المنظمات مدعوة جميعا إلى المشاركة.

١٣٨- وتقوم الوكالة بدور لا يقدر بثمن في المساعدة على حل المشاكل ذات الصلة بحادث تشرنوبل. وتتجسد مساعداتها في تمويل المشاريع وفي اجتذاب أفضل الخبرات من الأوساط النووية الدولية. وتشكر أوكرانيا البلدان المانحة على جهودها.

١٣٩- ومن المهام الرئيسية للوكالة التحقق من عدم الانتشار. وتدعو أوكرانيا المجتمع الدولي، باعتبارها بلدا تخلى طواعية عن الأسلحة النووية، إلى بذل قصارى جهوده لتعزيز نظام عدم الانتشار. والبروتوكول الإضافي أداة مهمة في هذا النظام، وتقوم أوكرانيا، من جانبها، بوضع اللمسات الأخيرة على الإجراءات الرامية إلى تنفيذ البروتوكول الإضافي المعقود معها.

١٤٠- ويسهم برنامج التعاون التقني للوكالة إسهاما كبيرا في التصدي للمهام المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وتشارك أوكرانيا في مشاريع تعاون تقني على الصعيدين الإقليمي والوطني كليهما. والجوانب التي تنال أولوية عالية بموجب الإطار البرنامجي القطري لأوكرانيا هي التالية: تمديد العمر التشغيلي لمحطات القوى النووية؛ وإيجاد حل شامل لمشاكل محطة تشرنوبل للقوى النووية؛ ووضع استراتيجية وطنية للتصرف في النفايات المشعة؛ وتحسين النظام الرقابي للأمان النووي والإشعاعي. وتتوقع أوكرانيا أن توقع على إطارها البرنامجي القطري في دورة للمؤتمر العام الحالية.

١٤١- وقالت السيدة تشوينتي (الكاميرون) إنها تشعر بالسرور للتشديد على التكنولوجيا النووية في تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠٠٤. وتؤدي الوكالة دورا نشطا في تعزيز التنمية من خلال التطبيقات النووية في مجالات مثل الزراعة والأغذية وصحة الإنسان والحيوان وإدارة موارد المياه والبيئة. ورحبت بأنشطة الوكالة في دعم التنمية والتطبيقات السلمية للتقنيات النووية في إطار برنامجها للتعاون التقني. وأكدت من جديد دعم الكاميرون الكامل لأهداف الوكالة، قائلة إن الكاميرون ستفعل كل ما في وسعها للقيام بدور نشط في تعزيز الاستخدام السلمي للتقنيات النووية وتقوية نظام عدم الانتشار. وبلدها ملتزم بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى على تحقيق السلام والأمن والازدهار لجميع الشعوب.

١٤٢- وتتعرض أهداف معاهدة عدم الانتشار المتمثلة في منع الانتشار النووي وتشجيع نزع السلاح إلى تهديد متزايد. وتوجد آلاف من الأسلحة النووية في الدول الأعضاء وفي دول غير أطراف في معاهدة عدم الانتشار. وقد وقعت حكومة الكاميرون مؤخرا على اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي ملحق بها، وبروتوكول كميات صغيرة، واتفاقيه التبليغ المبكر، واتفاقية تقديم المساعدة، وقامت بدور نشط في المؤتمر المعني بدراسة واعتماد تعديلات يقترح إدخالها على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويشهد ذلك على دعم الكاميرون للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب النووي أو أي استخدام آخر غير مشروع للمصادر المشعة أو أسلحه الدمار الشامل أو أجهزة التشتيت الإشعاعي.

١٤٣- ومن المهم، مع ذلك، أن نتذكر أن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحققا في بيئة تتسم بتزايد الهوة بين الثقافات والحضارات، وبين الأغنياء والفقراء. والافتقار المزمن إلى الإدارة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان في مناطق عديدة هو أيضا عامل مقيِّد. وتدرك حكومة الكاميرون الأخطار التي تشكلها هذه المجاهيل، وهي حريصة على الحد من التهديدات النووية في العالم. وفي هذا الصدد، تأمل حكومة الكاميرون أن تكون هناك مبادرات جديدة تحت إشراف الوكالة تهدف إلى تعزيز امن المصادر المشعة.

١٤٤- ويهتم المجتمع الدولي منذ بداية هذا العقد اهتماما متزايدا بالسلام والأمن والتنمية والقضاء على الفقر وحماية البيئة. ويتزايد أيضا دور الوكالة في المجالات التي حددتها قمة الأمم المتحدة للألفية كأولويات. وفيما يتعلق بالتعاون التقني والعلمي، تشعر الكاميرون بالامتنان للوكالة للدعم الذي قدمته إلى الدول الأعضاء عموما، والكاميرون خصوصا، على مدى سنوات عديدة. ويعزز هذا التعاون الكفاءات الوطنية واستخدام التقنيات النووية في الاستراتيجيات الرامية إلى التنمية ومكافحة الفقر. وتعلق الكاميرون أهمية خاصة على الأعمال التي تقوم بها الوكالة في مجالات صحة الإنسان، ولاسيما في مكافحة السرطان، وإدارة الموارد المائية، وصحة الحيوان والإنتاج الحيواني، والزراعة، والأغذية، والتصحر. وأنشطة الوكالة التي تركز على التنمية المستدامة للطاقة وتخطيط الطاقة وتقييم الأثر البيئي هامة أيضا.

١٤٥- وقد اتخذت حكومة الكاميرون الترتيبات اللازمة للمساهمة في صندوق التعاون التقني. كما تبذل الجهود للوفاء بالتزاماتها من حيث تكاليف المشاركة الوطنية.

١٤٦- ويشعر الكاميرون بالامتنان لالتزام الوكالة بتبادل المعارف في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويتخذ بلدها خطوات لتقييم المعارف النووية وتنظيمها بهدف تحسين استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الوطنية.

١٤٧- وفي الختام، قالت إن الكاميرون تسعى جاهده إلى تحسين الأمان الإشعاعي بالاستناد إلى توصيات الوكالة، وتبذل أيضا جهودا لتعزيز إطارها القانوني والرقابي للوقاية من الإشعاعات.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥